اقتصاد

فوق الطاولة

تعارض القوانين ذات الأثر الضريبي

د.هشام ونوس

تواجه الإدارة الضريبية في سورية مشكلة بتعارض بعض النصوص القانونية فيما يخص الضرائب رغم صدورها وإقرارها من الجهات ذاتها «السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية» ما يربك عملها وعمل كل من يسعى للاستثمار في القطر من مستثمرين محليين أو عرب أو أجانب ويفسح المجال واسعاً أمام الاجتهاد والتأويل وخاصة إذا أمكن توضيحها بالتعليمات التنفيذية للقوانين ولم توضح.

قانون التطوير العقاري رقم ١٥ تاريخ ٩ / ٧ / ٢٠٠٨ يتعارض بعض مواده فيما يخص التكليف الضريبي للمطور العقاري مع قوانين وتشريعات ضريبية أخرى تتناول الموضوعات الضريبية ذاتها وخاصة المرسوم التشريعي رقم ٥٢ و٥٣ لعام ٢٠٠٦ والقانون رقم / ٤١ / تاريخ ٢٦ / ١٢ / ٢٠٠٥، ما أربك عمل الدوائر المالية بالتنفيذ فأي النصوص يتم التكليف وفقها إذا كانت كل النصوص مازالت قائمة ولم تعدل أو تلغى كما أربك عمل المستشارين الماليين أمام المستثمرين عند دراسة الجدوى الاقتصادية من إقامة مشاريع التطوير العقاري أو عند الإجابة عن تساؤلاتهم فيما يخص الضرائب المفروضة ونسبها وأسس تكليفها.

وهذا يستوجب معالجة التعارض، وضرورة بيان إذا ما كانت تلك النصوص السابقة لصدور قانون التطوير والاستثمار العقاري ما زالت سارية، علماً بأن وزارة المالية أكدت في معرض إجابتها عن الضرائب التي تخضع لها الشركات التي تنفذ المشاريع العمرانية على استمرارية العمل بالقوانين المشار إليها آنفاً.

رغم تأخر صدور التعليمات التنفيذية للقانون رقم ١٥تاريخ ٩ / ٧ / ٢٠٠٨ لتاريخ ٧ / ١٠ / ٢٠٠٩، فإنها لم تتطرق إلى التعارض بين المادة / ٢٤ / والقوانين والتشريعات المشار إليها.

إن التعارض بين القوانين بالموضوع الضريبي سيكون له تأثيرات كثيرة كانخفاض بالحصيلة الضريبية وتهيئة بيئة خصبة للفساد وانخفاض جودة عمل الرقابة، وتعزيز فجوة الثقة بين الإدارة والمكلف.

الوطن مُقدم على إعادة الأعمار ما يستوجب تشجيع الاستثمار العقاري الذي يحتاج لمجموعة من العوامل من أهمها بيئة تشريعية واضحة ليتمكن من العمل ما يتطلب ضرورة معالجة هذه الإشكالية القانونية بنص قانوني واضح وينهي العمل بالنصوص الأخرى.

للمستقبل ضرورة وضع آلية عمل يتم من خلالها مراجعة مشاريع القوانين والمراسيم ذات الأثر الضريبي بالهيئة العامة للضرائب والرسوم قبل عرضها على السلطة التشريعية ليؤمن انسجاماً بالنصوص وعدم التعارض بينها وذلك حرصاً على دقة التنفيذ وعوائد الخزينة.

بعد دوريات جمركية إلى سوق المهربات بيومين السوق تعود إلى ما هي عليه!

عبد الهادي شباط

علمت «الوطن» من مصادر في الجمارك أن وزير المالية مأمون حمدان وجّه بالاهتمام بموضوع سوق المهربات الذي يقع على بعد ٥٠٠ متر من مبنى مديرية الجمارك وسط دمشق، على خلفية ما نشرته «الوطن» حوله منذ أيام، وهو ما ترجم على الفور بتوجيه نحو ٢٥ عنصراً من مكافحة التهريب، وتطويق السوق ومصادرة المواد والبسطات فيها كافة.

وخلال محاولة «الوطن» لمتابعة نتائج هذا العمل بشكل مفصّل وجدنا أن العديد من العاملين في الجمارك غير راغبين في التصريح عن الموضوع وتقديم أي معلومة، على اعتبار أن القضية بسيطة جداً، والسوق صغيرة جداً، علماً بأن الإشاعات كانت تحدث عن أن السوق قد تكون نافذة بيع لبعض عناصر الجمارك، بسبب قربها من مبنى المديرية وقدمها الذي يعود لسنوات طويلة دون أن تتعرض لأي مضايقات تذكر من عناصر الجمارك، ما اضطرنا للعودة مجدداً إلى السوق لتتبع ما حلّ بها بعد مداهمتها، لتكون المفاجأة بأن شيئاً لم يتغير، فالعمل عاد إليها بشكل طبيعي، وانتشرت البسطات وامتلأت المحال بالمهربات مجدداً.

وفي تفاصيل ما حدث، علمت «الوطن» من بعض أصحاب البسطات أن عناصر مكافحة التهريب حضروا للسوق وقاموا بمصادرة المواد والبسطات وتم توقيف نحو ٢٠ شخصاً، وتم تنظيم قرابة ١٠ قضايا بحق أكثر من ٣٠ شخصاً، إذ تعود معظم البسطات لشخصين أو ثلاثة يعملون بالشراكة بينهم على البسطة، وكذلك في المحل، علماً بأن معظم القضايا تمت المصالحة عليها فوراً أو في اليوم التالي، حيث تراوحت قيم المصالحات لكل قضية بين ١,٥ إلى مليوني ليرة، على حين اشتكى أصحاب البسطات من عدم إعادة موادهم المصادرة التي تمت المصالحة عليها، معتبرين ذلك أمراً مخالفاً لحالة التسوية على المخالفة التي يشترط فيها إعادة المواد لأصحابها.

وإذا خرجنا من دائرة الجمارك واتجهنا نحو وزارة التموين، فلم يتم تسجيل أي حضور لدوريات الرقابة التموينية في هذه السوق، علماً بأن التموين هي جهة معنية إلى جانب الجمارك في متابعة مثل هذه المخالفات لجهة أن معظم المواد المعروضة في هذه السوق هو مواد غذائية ولا يحمل أي ترخيص أو ما يشير إلى سلامته أو خضوعه لتحاليل وفحوصات مخبرية تؤكد سلامته وقابليته للاستهلاك البشري، رغم أن التجارة الداخلية دائماً ما تلقي اللوم على المواطن لعدم الإخبار عن المخالفات على حين الحديث هنا عن سوق في وسط دمشق ومنذ سنوات.

وتبين لـ«الوطن» من خلال جولتها لأكثر من ساعة في السوق والحديث مع أغلب الباعة أن بعضهم يعملون مقابل أجرة لمصلحة أشخاص آخرين، وعلى ما يبدو هؤلاء يوفرون الحماية لهم. وهناك من أفاد بأن سيارات شاحنة مغلقة تحضر يومياً لهذه السوق وتزود أصحاب البسطات بما يمكنهم تصريفه خلال اليوم، على حين أكد مصدر آخر أن أصحاب هذه البسطات والمحال يعملون على التزود بما يحتاجون إليه من مواد من مستودعات أو محال كبيرة في أحياء أخرى من دمشق، على حين رجح أن تكون المستودعات الأم لهذه المهربات في محافظات أخرى خارج دمشق، وبعضهم يذهب يومياً إلى لبنان لتأمين طلبياته. مع التنويه بأن «الوطن» حاولت التواصل مع العديد من العاملين في الجمارك للتأكد من المعلومات ومعرفة رأي الجمارك حول ما يسجل من تقصير في هذا الموضوع لكن لم يرغب أحد منهم في التصريح، على حين أظهر مدير حماية المستهلك في وزراة التجارة الداخلية حسام نصر الله جدية بإرسال دوريات مباشرة للسوق وضبط المخالفات فيها، وذلك خلال تواصل «الوطن» معه.

الجدير بالذكر أن غاية متابعة ملف هذه السوق ليس التركيز على قضايا التهريب البسيطة، التي قد تؤمن مصدر رزق لعائلات فقيرة بحاجة إلى عمل بأي طريقة لئلا تلجأ إلى أمور أشد خطراً في تأمين لقمة عيشها، وإنما الغاية هي الاقتراب لفهم الآلية التي تدار فيها سوق كهذه، لكونها واحدة حتى في أكبر أسواق التهريب وشبكاتها.

مليون كيلو متر خسارة «اتصالات حلب» من الكوابل بسبب الإرهاب

قصي المحمد

كشف مدير الشركة السورية لاتصالات حلب مصطفى المصري لـ«الوطن» عن الكميات التقديرية التي خسرتها اتصالات المحافظة من الكوابل الضوئية النحاسية البالغة ما يقرب من المليون كيلو متر بسبب سرقة وتخريب الجماعات الإرهابية المسلحة للبنى التحتية.

مؤكداً أنه رغم ذلك عملت المديرية وبدعم من الوزارة على تأمين الخدمة الهاتفية لجميع المناطق المحررة حيث تم التعاقد مع جهات حكومية لتركيب كابل ضوئي لمراكز الجميلية ودبسي عفنان.

إضافة إلى إعادة تأهيل مسار كبل ضوئي قديم بطول ٢٨ كم، وآخر بطول ٦٠ كم تمت المباشرة به منذ شهرين حيث وصلت فيه نسبة الإنجاز حالياً ٧٠ بالمئة من العقد.

ومشيراً إلى الصعوبات التي تعوق عمل الشركة نتيجة تقنين التيار الكهربائي في المحافظة وخاصة على المراكز الهاتفية وانخفاض وارتفاع التيار الكهربائي لشبكة المدينة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك لكميات كبيرة من المازوت ما يترك زيادة في الكلفة التشغيلية نتيجة عمل مجموعات التوليد.

لافتاً إلى أن انعدام توافر آليات لازمة تساعد على إعادة الاتصالات للمنطقة الشرقية حيث بلغت خسارة المديرية خلال الأزمة أكثر من ٢٠٠ سيارة بين سرقة وتخريب، إضافة إلى قلة العناصر الفنية من الاختصاصات كافة نتيجة تسرب ١٦٢٦ عاملاً منذ عام ٢٠١٢.

وعما يختص بالإنترنت، بيّن أنه تم خلال عام ٢٠١٧ تركيب ما يقرب من ٦٤ ألف بوابة إنترنت من خلال العمل المتواصل في غرفة التجارب للمراكز الهاتفية، إضافة إلى تأمين الخدمة الهاتفية اللاسلكية كحل إسعافي للفعاليات الاقتصادية والقطاعات الخدمية حيث تم تركيب ما يقرب من ٢٣٠٠ خط.

مشيراً إلى أنه بلغت نسبة تنفيذ تركيب الخطوط الهاتفية خلال ٢٠١٧ نسبة ٤٥٥ بالمئة، أي ما يقرب من ٢٦٥٠٠ رقم مع العلم أن المخطط كان ٥٨٠٠ رقم.

وكان قد طالب المجتمعون بتاريخ ٩ كانون الأول ٢٠١٧ لمتابعة الواقع الخدمي في المحافظة بإعادة تأهيل أبنية وأبراج المحطات الميكرونية في رسم العبد وجبل السلمى التي تعتبر أساسية لتأمين الربط المكروي مع المحافظات الشرقية وخاصة محاور المدن، إضافة إلى زيادة المسافات الشهرية لسيارات المصلحة المخصصة لدائرتي التشغيل والتنفيذ وتخصيص الاتصالات بسيارات جديدة.

في «الأربعاء التجاري»

تواطؤ بين مستفيدين من قروض جمعيات أهلية ومحال تجارية في سوق الحريقة

صالح حميدي- صبا شدود

اضطر عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق للتدخل بعد إثارة موضوع حصول تواطؤ بين بعض أشخاص مستفيدين من قروض الجمعيات التنموية الممولة من الـ UN في بعض أنشطتها الخاصة بالمشاريع الصغيرة وبعض المنتفعين من أصحاب محال تجارية في سوق الحريقة بدمشق، نافيا أن يكون هؤلاء من فئة التجار، مشدداً على أن غرفة التجارة لا تعترف بمثل هؤلاء.

جاء ذلك خلال ندوة «الأربعاء التجاري» أمس عندما أثارت منسق القروض الصغيرة في جمعية الندى التنموية نور سلطان موضوع قيام بعض أفراد ممن استفادوا من قروض جمعيات تنموية مختلفة بعمليات شراء وبيع بضائع لقاء القرض حيث يقوم أصحاب بعض المحال في سوق الحريقة ممن لديهم سجلات تجارية أو صناعية بتنظيم عقود مع هؤلاء ويتقاسمون الربحية قبل إعادة المبلغ إلى الجمعية حيث تبقى البضاعة في ذات المحل ولا تحرك وينظم صاحب المحل فواتير وإيصالات للمستفيد تنذر بتسليم البضاعة لصرف مبلغ القرض من تلك الجمعيات.

من جانبه وصف عضو غرفة تجارة دمشق منار الجلاد هذه العملية بالسرقة، وهي عملية شراء وبيع وهمية أو صورية بالتواطؤ بين الأطراف المعنية، وهي لا تمت إلى التجارة بصلة.

وقد تناولت الندوة في غرفة تجارة دمشق موضوع دور المجتمع الأهلي في التمويل المتناهي الصغر والدور الذي تلعبه جمعيات ومنظمات المجتمع الأهلي في دعم وتمويل المشروعات المتناهية الصغر ومدى إسهامها في تعزيز العمل التجاري والاقتصادي الكلي.

رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع قدم مداخلة لفت خلالها إلى ضرورة اعتماد مبدأ الاستعلام المصرفي والتحقق من المستفيد ومن أصحاب المحال أو ممن يحملون سجلاً صناعياً أو تجارياً وسمعته مع بيانات متكاملة عن الاسم والعنوان ودرجة وفئة التاجر أو الصناعي ممن يتعامل بهذه الطريقة قبل تسليم القرض واصفا العملية بـ«كمسيونجية وتلبيس طواقي».

ودعا الحلاق إلى ضرورة الاستئناس بغرفة تجارة دمشق واخذ المعلومات والنصح قبل اللجوء إلى مثل هذه العمليات للتأكد من أصحاب المحال ومدى مصداقيتهم وموثوقية العمل معهم لتحميل المسؤوليات ليكون الاستئناس درهم وقاية خيراً من قنطار علاج.

سلطان لفتت إلى ظاهرة لجوء تجار وصناعيين إلى مركز جمعيتهم ممن تضررت معاملهم ومنشآتهم لاقتراض مبلغ مليون ليرة للبدء بأعمالهم وهو زهيد قياسا لطموحاتهم، والجمعية لا تستهدف مثل هؤلاء مقترحة إنشاء صندوق في غرف التجارة أو الصناعة لتقاسم التمويل ورفع حجم الإقراض لهذه الفئة من التجار.

الحلاق أوضح أن مثل النشاط الاقراضي المتناهي الصغر لا تتضمنه مهام ودور الغرفة ويمكن أن يطرح على مجلس الإدارة وبحسب خصوصية وطبيعة كل موضوع وان الغرف يمكن أن تساعد في تقديم النصح وتوجيه هؤلاء إلى قنوات تمويل معينة.

محمود الكوا مدير مرصد سوق العمل في وزارة العمل أشار إلى مسودة على طاولة رئيس الوزراء لتحديد قائمة المستفيدين من قروض متناهية الصغر والمحددة بمبلغ ٢ مليار ليرة للعام ٢٠١٨ عبر لجان في مختلف المحافظات ممثل فيها الجمعيات الخيرية والتنموية ووحدات ريفية ومراكز صناعية وتجارية ريفية ووحدات إرشادية من وزارة الزراعة لتحديد قائمة مشروعات هؤلاء المستفيدين.

وأشار كنان حسن من الأمانة السورية للتنمية إلى وجود صناديق تمويل في ١١ محافظة بمبلغ ٣ مليارات ليرة تستهدف العديد من التجمعات السكنية في سورية وتصل إلى ٨٠٠ تجمع، قائلا «لا نريد حصول ازدواجية في تمويل هذه التجمعات لتلافي الفوضى وهدر الموارد في هذا المجال». مقترحا توحيد أو وضع إطار منظم لمزودي هذه الخدمة في الإقراض والتمويل عبر وضع إستراتيجية وطنية للتمويل متناهي الصغر.

ووصف حسن التجربة السورية في هذا المجال بغير الواضحة وغير الناضجة في حين تشهد دول الجوار تجارب ناضجة وناجحة وقطعت أشواطاً مهمة على صعيد التمويل المتناهي الصغر.

واقترح كذلك أن يغير مصرف سورية المركزي من نظرته لمثل هذا النوع من المصارف أو الأنشطة أو التمويل ويعيد النظر بالتعاطي معها ويميزها عن المصارف التقليدية بسبب اختلاف المهام والأدوار والأهداف لمثل هذا النوع من التمويل مبيناً أن المصرف المركزي يعامل هذا التمويل بإجحاف كبير تثقل كاهل هذه الأنشطة في المصارف والجمعيات والمنظمات الممولة لها وتضع الكثير من القيود على أعمالها مع ضرورة التشبيك بين الوزارات المعنية واتحادات الغرف وهذه الأنشطة لتوحيد الجهود.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن خازن غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق أن تحويل بعض الناس من حالة الحاجة إلى أصحاب مشاريع اقتصادية هو الهدف الأهم للندوة، بحضور ممثلين عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والأمانة السورية للتنمية وجمعيات أهلية مدنية، حيث أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تأطير ١٨ مشروعاً تنموياً صغيراً توزعت بين ثلاثة مشاريع خدمية وأغلب ما تبقى زراعي بهدف توظيف كفاءة الأشخاص من تأهيل وتدريب لممارسة مهنة تنهض بهم بحيث عقدت اتفاقيات مع المصرف الزراعي للإقراض ومباشرة التنفيذ بمخصصات من الحكومة سجلت ٢ مليار ليرة سورية.

ونوّه الحلاق بأن المشاريع الخاصة الأهلية ليست أفضل من مشاريع القطاع العام لكن تعتبر أكثر مرونة لوجود أشخاص قادرين على تقديم الدعم لكل من يريد إنشاء مشروع بإجراء دراسة حول المشروع أسرع وتقديم الخدمات بشكل أكثر كفاءة ودقة في متابعة التنفيذ، مؤكداً على ضرورة دور مؤسسات القطاع العام بتنظيم عملية الدعم المقدم بشقيه الخاص والعام إلى هذه الفئة من الناس حرصاً على تلافي الازدواجية.

مشيراً إلى أن الدور الذي يلعبه التجار في هذه العملية يتجسد بكونهم يمثلون جزءاً أساسياً من المجتمع الأهلي وبالتالي يلعبون دور الوسيط الإيجابي بربط كافة الأطراف المعنية وتحقيق المبتغى.

صناعيون يطالبون باستقرار سعر الصرف بين ٣٠٠ إلى ٣٥٠ ليرة للدولار

هناء غانم

جملة من الملاحظات تقدمت بها غرفة صناعة حلب ضمن مذكرة إلى الحكومة تتمحور حول أسعار الصرف بعد الاطلاع على آراء الشارع الصناعي، مبينةً ضرورة أن تعمل الحكومة على التخفيض التدريجي والمتوازن لأسعار الصرف خدمة للاقتصاد الوطني ولقدرته الإنتاجية ولقوته الشرائية.

مشيرةً إلى أنه من مصلحة الإنتاج الوطني أن تكون كلفته منخفضة نسبياً عبر تخفيض أسعار مواده الأولية غير المنتجة محلياً وهذا يتحقق فقط بالليرة القوية. شريطة ترشيد استيراد المنتجات النهائية المنافسة لأن أسعارها سترخص أيضاً وسوف تتسبب بمنافسة غير عادلة للمنتجات المحلية التي تخضع لكلف عديدة غير مباشرة بسبب أوضاع البلاد.

وأشارت إلى أن الولوج للأسواق التصديرية لا يتم إلا بعد دخول الأسواق المحلية أولاً، وهذا يعني أن القدرة التصديرية للإنتاج الوطني مرتبطة ارتباطاً عضوياً بقوته التسويقية في الداخل وهذا ما يفسر ارتفاع أرقام التصدير لتصل إلى حدود ٩ مليارات دولار عام ٢٠١٠، وعندما كانت أسعار الصرف حوالى الخمسين ليرة سورية، أما المنطق الذي يتحدث عن إضعاف الليرة من أجل عقود التصدير فهو منطق مرفوض علمياً وعملياً لأنه يستثني ارتفاع كلف الإنتاج ويستثني السوق الداخلية برمتها والمعمل الذي لا ينتج أو يبيع داخلياً لا يصدر، كما أن أي خسائر في فروق أسعار الصرف في عقود التصدير ستعوضها الليرة القوية في الأسواق.

أما عن دورة رأس المال التجارية فأوضحت المذكرة أن التجار خسروا ٢٥ بالمئة من أموالهم فهذا أيضاً منطق مرفوض لأن هؤلاء التجار أنفسهم سيبيعون بضائعهم بالليرة القوية وعندها سيستوردون بضائع أكثر بأسعار صرف أفضل. وبناء عليه ترى الغرفة أن تستمر أسعار الصرف بالتحسن ولكن بعيداً عن الهزات وبشكل تدريجي متوازن لتستقر عند حدود ٣٠٠-٣٥٠ ليرة للدولار الواحد وتثبت لفترة عند هذه الحدود قبل تخفيضها مجدداً في ظروف مالية ونقدية أفضل.

ونصحت المذكرة الحكومة بصياغة القرار النقدي بالاعتماد فقط على قدرة الإنتاج المحلي وسبل تعافيه وقوته التسويقية في الأسواق المحلية أولاً وبعدها أسواقه الخارجية لأن القدرة التصديرية مع أهميتها مرتبطة بتعافي القدرة الإنتاجية الداخلية وبتعافي القوة الشرائية للمواطن أولاً.